

في كلة كذا في التهذيب **فرض الوصي الموت** ثم ظهر اخره من
 له حصته الا اذا قضى بامر القاضي الفوق الوصي على ائتم
 من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا بئسنة
في كتاب الفرائض
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيكك له صيد ثم مات
 فتعلق بصيد فيل بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ولا
 الربيعي من المكاتب العطاء لا يورث كذا في صريح البراءة
 ذكره الربيعي من اخر كتاب الولاء ان بنت المعتبر توث
 المصنف في زماننا وكذا ما فصل بعد عرض احد الزوجين
 برده عليه وكذا المال يكون للنبت رضاعا وعزاة الى
 النهاية بناء على ان ليس في زماننا بيت مال لام لا يورثه
 موضعه كل انسان يرث ويورث الا ثلاثة الابناء
 عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون وما
 تبدل له عليه الصلاة والسلام وورث حنيفة رضي
 الله عنهما لم يصح وانما وهبت مالها له عليه الصلاة
 والسلام في صحبة والمرث لا يرث وترثه ورثته
 المسلمون والحنيفة يرث ولا يورث كذا في اخر التسمية
 وفي الثالث نظري لم بما قد سناه في البيع واصلوا
 في وقت الارث فقام استباح العيال في اخر خبره
 من اجزاء حياة المورث وقال لا يورث الميراث عند الموت
 وفايدة التلخيص ايضا اذا اقال للمورث جارية ورثه

فتعلق

مورثة ارثها شيكك مولك فاستحرة فعلى الاول يفتق
 لا على الثاني كذا في التمه الارث بحري في الاعيان
 واما الحقوق فيها ما لا يحري فيه كحق الشفعة وحق
 الشرط وحده العذق والتملك لا يورث وحسب المبيع
 والرهن يورث والوكالات والعوادي والودائع
 لا يورث واختلفوا في حيا والعيوب فمنهم من قال
 يورث ومنهم من اثبت له الوارث ابتداء والدية
 تورث انفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل
 انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء بخوران
 يقال لا يورث عنه خلافا لما اخذ من سبيله لو
 برهن احد الورثة على القصاص وارباق عيب فلا
 بد من عادته اذا احضر واخذ خلافا لما كذا
 في اخر التمه واما حيا والتعيين فافقوا انه
 يثبت للوارث ابتداء الحد كالاب الابن احد عشر
 مثله خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخس
 فالاول الحدة امر الاب لا ارث لها مع الاب ولا
 تخيب بالحد الثانية الاحوة لا بين اولاد يفتقون
 الاب ولا يفتقون بالحد على قولهما ويستقون
 به كالاب على قول الامام وعليه الفتوى فانما اخذ
 على قول الامام التمام للام ثلاث ما بقي
 مع احد الزوجين والام وله ما كان الا بجد